إشكالية التصنيف عند أرسطو طاليس

إن تصنيف المعارف عند أرسطو طاليس إلى نظر وعمل مع تحديد موضوع كل منهما، قد جاء منسجما مع ما جاء في مدونته بمسمى **العقل**، وهو على قسمين نظري وعملي، وهو تقسيم نابع من خلفية وجودية مرتبطة بسؤال أنطولوجي عميق إرتبط بحقيقة الذات الإنسانية وماهيتها والتي حدّها(عرفها) صورة خالصة للإنسان ولا علاقة لها بالبدن والثانية ماهية يتوقف وجودها وفعلها وغايتها على الجسم والتي حدّدها في قوله الآتي أنّ «**ماهية الإنسان هي الإنسان من جهة، وليست الإنسان من جهة، أي هي صورة الإنسان (النظرية)، وليست هي الإنسان، الذي هو مجموع الصورة والمادة (العملية)**». ليس غرضنا من ذكر هاذين السياقين الخوض في حقيقة الإنسان وتقديم إجابة عن أيّهم الأحق بذلك أهي الماهية المركبة من العقل والجسم، أم الماهية البسيطة الخالصة التي تمثلها الصورة والتي لا يمكن أن تكون بالنسبة للإنسان سوى العقل النظري وإنما الإبانة فقط عن الخلفية الكيانية وراء الفعل التقسيمي للمجال المعرفي عند أرسطو الذي سماه، كما ذكرنا، عقلا وعليه نقول:

إنّ **المعرفة النظرية**، تختلف عن المعرفة العملية، من حيث كونها تقوم على **مبدأي الصواب والخطأ**، أو بالإيجاب والسلب وهما أمران لا يحركان للعمل" **والحكم بالإيجاب والسلب في العقل النظري نظير الحكم بالخير والشر عند العقل العملي، ولذلك الطلب والهرب إنما يكونان عند أحد الحكمين**"، ومعنى هذا أن العقل العملي الذي يقوم على مبدأي الخير والشر هو الذي يضمن تحريك الإنسان نحو طلب أحدهما والهرب من الآخر، وقد ينظر العقل النظري في الخير والشر، إلا أن نظره إليهما هو نظر مطلق بسيط، لا نظر

مشروط وخاص، كما هو الحال بالنسبة للعقل العملي. لكن الفُرقة بين هاتين المعرفتين لا تتوقف عند هذا الأمر بل تتحدد أيضا من حيث **المقصد والغاية** ما يعني أن المعرفة النظرية تتوخى بلوغ أعلى مراتب الكمال، وهو الوجود الأفضل، في حين تكتفي المعرفة العملية بالضروري فقط، ومعنى الضرورة في هذا السياق، هو ما لا يمكن أن يعيش الحيوان بدونه، أما الأفضل، فهو ما كان زيادة وكمالا لذلك الشيء. أي أن الوجود الضروري هو الوجود البشري المحسوس القاصد للأعمال النافعة. والوجود الأفضل أي الوجود غير المحسوس وغير المعد للعمل وقد حدثنا الشارح الأكبر أبو الوليد ابن رشد عن هذا المعنى الأرسطي في خضم تلخيصه لكتاب النفس لأرسطو طاليس قائلا:" **ولم تقتصر الطبيعة على هذا فقط، أعن أن تعطيه (الإنسان) الفكرة المعينة في العمل، بل ويظهر أنها أعطته مبادئ أخر ليست معدة نحو العمل أصلا، ولا هي نافعة في وجوده المحسوس لا نفعا ضروريا، ولكن من جهة الأفضل وهي مبادئ العلوم النظرية، وإذا كان ذلك كذلك، فإنما وجدت هذه القوة من جهة الوجود الأفضل مطلقا، لا الأفضل في وجوده المحسوس**".

إلى جانب هذا، تتجه **المعرفة النظرية نحو الكليّ**، أما المعرفة العملية فإنها تتجه نحو الجزئي ومعنى هذا اختلاف العقليين من حيث انتقالاهما من الأشخاص إلى المعقولات أو العكس، وهو الذي يحدد طبيعة كل واحد بالقياس إلى الآخر. فالقوة العقلية التي تجعل من العمل ومن الجزئي غاية لمعقولاتها هي قوة عملية وهذا ما يجعلها ذات قرابة مع القوى الحسية كقوّة الخيالية والنّزوعية، التي تحركه نحو الفعل وعدمه([1]) أما عندما ينعكس الاتجاه، وتكون

---

[1]لكن هذا الاشتراك لا يعني أن لهذا الأخير معنى واحد، بل له معان مختلفة، فقد يفضّل الفرد –على ما تظهره التجربة العملية–انحيازه لجانب معين من قواه النفسية «**فإن كان الفرد من الذين تغلب عليهم النفس الشهوانية أو الغضبية، مال إما النفس الشهوانية أو الغضبية مال إلى تحريك الخيال والنفس النزوعية، لكن إن كان ممّن**

المعقولات غاية النظر في أشخاصها، فإننا نكون أمام العقل النظري. وهذا البت في طبيعة العقلين النظري والعملي ينقلنا إلى الإقرار أن «**الفلسفة النظرية أو التأملية تختلف عن الفلسفة العملية في هدفها، وبالتالي في موضوعها وفي طبيعتها المنطقية الصورية. إن هدف الفلسفة النظرية هو التأمل المحَرّر من الغوص في الحقائق التي هي مستقلة عن إرادتنا وغايتها هي المعرفة وحدها، أما موضوع العلم العملي فإنه المعرفة ولكنه ليس محض المعرفة، بل وكذلك كيفية تحويل معرفتنا لتكون مفيدة من أجل اختراع وسائل نستطيع بها أن ننجح في مجابهة مسرى الأحداث**. والتفصيل الحقيقي لهذا التمييز في مستواه النظري والعملي يكون على النحو الآتي:

إن **العلوم الممثلة للمعرفة** التي غايتها النظر والمعرفة فقط، تشمل **العلم الكلي** الموسوم بعلم ما بعد الطبيعة(الميتافيزيقا) **والعلم الجزئي** بشقيّه الطبيعي والتعاليمي، والسبب وراء هذا التّفرع في المعرفة النظرية «**شيء عَرُض بالواجب لانقسام الموجودات أنفسها بهذه الأنحاء الثلاثة، وذلك أنّه لمّا تُصفحت الموجودات وُجِد بعضها قوامها إنّما هو في هيولى(مادة)، فجُعل النّظر في هذا النوع من الموجودات وفي لواحقها على حدّة، وذلك بيّن لمن زاول العلم الطبيعي، ووُجِد أيضا بعضها تظهر في حدودها الهيولى، وإن كانت موجودة في هيولى، وذلك بيّنٌ أيضا لمن نظر في التعاليم، فجعل النظر في جميع أنواع هذه ولواحقها على حِدّة، ولمّا لاحت في العلم الطبيعي مبادئ أُخَر، ليست في هيولى ولا هي موجودة بحال مّا، بل موجودة وجودا مطلقا، كان من الواجب أن يكون فيها لصناعة عامّة تنظر في**

تغلب عندهم النفس العاقلة على ما سواها، مال إلى التّحرك نحو الخيّر واللذيذ في ذاته، وهو الموافق لمبادئ العقل والمقدّر للعواقب التي تترتب عن الأفعال». لذلك فالقوّة النظرية التأملية تتحكم في باقي القوى بتحديد المقدار وحدود الفعل وآثاره.

الوجود مطلقا". وعليه نقول، أن علم ما بعد الطبيعة هو ذلك العلم «**الذي يفحص عن الحق بإطلاق"**. يأخذ هذا العلم كليته من طبيعة موضوعه الذي هو الجوهر غير متحرك (الموجود الأول) والغاية من ذلك ما هي إلاّ «**النظر في الموجود بما هو موجود وفي الأعراض الذاتية له"** صيغة بما هو موجود تنزع عن الموجود كل مميزاته العرضية، فهو بذلك متعري عندما يُعرض أمام نظر الفيلسوف، والعلم الذي ارتضاه أرسطو لعلم الفلسفة (الميتافيزيقا) وهو معرفة الكلّي والشامل والضروري، بإدراك علل الأشياء وأسبابها.

إلى جانب هذا القسم الأوْلي للمعرفة النظرية، هناك قسم آخر هو العلم الجزئي بشقيّه الطبيعي والتعاليمي، وحدّ العلم الجزئي هنا» هو **ذلك العلم النّاظر في الموجود بحال ما**» أيّ «**ينظر في الأعراض التي تعرض لجزء من أجزاء الموجود**» وبهذا المعنيين توجه العلم الطبيعي «**للنظر في الموجود المتغير، أي في الجسم الطبيعي الواقع في الحركة والتغير ويدرس الأعراض الذاتية له بما هو متحرك وفي حركة**» أما علم التعاليم «**فيأخذ الأعداد والكميّات منفصلة عن الموجود الحسي وينظر كذلك في أعراضها الذاتية**». ولكل من علميّ الطبيعة والتعاليم، فروع تمثل مستويات لوجودهما، فالعلم الطبيعي يشمل كل من السماع الطبيعي السماء والعالم والكون والفساد والآثار العلوية. أما فروع علم التعاليم فهي علم العدد وعلم الهندسة وعلم المناظر (البصريات) وعلم النجوم (الفلك) وعلم الموسيقى (الألحان) وعلم الأثقال والأوزان وعلم الحيّل (الميكانيك)، والمتأمل في هذه العلوم أنها تبدأ من الموضوعات الأكثر تجريدا وتنتهي إلى الموضوعات الأقل تجريدا وذلك يرجع إلى البعد أو القرب من المادة فموضوع العدد مثلا هو الوحدة أما موضوع الهندسة النقطة، وكذلك الشأن بالنسبة لسائر

الفروع الأخرى إذ تنخفض شدّة التجريد في موضوعاتها كلما اقتربنا من المادة حتى ننتهي إلى علم الأوزان و علم الحيل.

أما **المعرفة العملية** تشمل عند فيلسوفنا –أرسطو– علمين هما: العلم المدني وعلم تدبير الأسرة، الأول: اصطلاح فلسفي يوناني خالص ، القصد منه – المركب الوصفي علم مدني– تحرير فهمنا لظاهرة الاجتماع البشري المسمى المدينة خارج الوصايّة الفقهية وجعله موضوعا كباقي الموضوعات المطروحة للنظر والمساءلة من حق العالم والفيلسوف النظر فيها، فقد كانت السياسة سابقا في الحضارات الشرقية تشير إلى الأحكام السلطانية فقط، وبالتالي لا تحتاج إلى عقل سياسي مُنظِّر –أيّ الفلاسفة والعلماء بل تحتاج إلى رؤية شرعية، وإذا خُوِّل للعقل السياسي النظر فمجاله تدبير المنزل وفقط، هذا المنطلق ربط أرسطو طاليس السياسة بالعقل عن طريق تحديد موضوع هذا العلم وأقسامه تبعا لمنهج المقايسة الشبيهة التماثلية «**ذلك أن موضوع هذا العلم يتضمن الأشياء الإرادية التي مبدأ وجودها منّا، ومبدؤها هو الإرادة والاختيار، مثلما هو العلم الطبيعي الذي مبدؤه الأشياء الطبيعية، ومبدأ ما بعد الطبيعة هو الله، وموضوعها الأشياء الإلهية**» بعد هذا التحديد لمعنى العلم المدني يقوم بتقسيمه إلى مبحثيّ الأخلاق والسياسة، ليكون بذلك هذا العلم ما هو إلاّ ترابط الإتيقي مع البوليطقي (السياسي) لأن ما يصدق على الفعل الأخلاقي يصدق على الفعل السياسي. والمقصود بمكونيّ الإتيقي والبوليطقي للعلم في ضوء الشبهة التماثلية التي أقامها فيلسوفنا بين العلم المدني وعلم الطب «**فإن الجزء الأول منه (النظري) يُفحص فيه عن العادات والشيم المكتسبة والأفعال الإرادية بالجملة، وفي ما يتعلق بعضها ببعض، وكيف يؤثر بعضها ببعض، أما الجزء الثاني (العملي) يتم الفحص فيه عن كيفية غرس هذه العادات في النفوس وأيّ منها**

الحاكمة، لكي يكون ناتج الفعل عن العادة المطلوبة في غاية التمام، وأي العادات تعيق الأخرى».

أما **علم تدبير الأسرة** فينظر في الشروط النفسية والاجتماعية والعقلية لمكونات الأسرة والعلاقة القائمة بين هذه المكونات، و هو ما استدعى من فيلسوفنا–أرسطو– أن يقف عند طبيعة كل المرأة وعلاقتها بالرجل وكيفية التنشئة والتربية الخاصة بالصبيّة، فبدأ بالمرأة برفضه للتصور الدّوني الأفلاطوني بوصفها الخادمة التي مهمتها النسل وتوفير المتعة والغذاء وإقصاءها من المشاركة في الحياة العامة، ذلك فأرسطو يدعو لتجاوز فكرة التفوق والذي يقزّم دور المرأة في المجتمع إلى تبني معنى أكثر رحابة للاختلاف يقوم على فكرة العناية التي تشير إلى ضرورة تكليف النساء بما يتواءم وإستعدادتهن العقلية والجسدية والروحية.

يورث التباين المطروح على مستوى موضوع المعارف **تباينا في المنهج**، فمعرفتنا تستلزم تسّبيقا معرفيا على هذا النحو؛ فإن اكتساب المعرفة إمّا أن يسلك المسلك الاستقرائي أو المسلك الاستنباطي حيث يقوم كلا المنهجين (الاستقرائي والاستنباطي) على مفهوم النقلة بمعناها المنطقي إمّا نقلة من الجزئي إلى الكلي الذي سميناه استقراءً، مثل قولنا أن الملاح الحاذق هو الأفضل والفارس الحاذق هو الأفضل والنجار الحاذق الخ، فهذه الجزئيات نستطيع أن نصل بها إلى حكم كلي، أن الصانع الحاذق هو الأفضل، وإمّا نقلة من الكلى إلى الجزئي الذي سميناه استنباطا مثل قولنا إن كل إنسان فان=مقدمة كبرى، سقراط إنسان=مقدمة صغرى، إذن: سقراط فان=نتيجة. إذا ما سلمنا أن النتيجة منطوية بالقوّة في المقدمة الكبرى انطواء الجزء في الكل.

في ضوء هذا التحليل، فإن كل علم نظري كان أو عملي يتخذ منهجا خاصا به، حيث نجد أن العلوم النظرية بما فيها العلم الكلي المسمى ما بعد الطبيعة والعلم النظري الجزئي الطبيعة يتبعان المنهج الاستقرائي ذلك أن «**البحث الميتافيزيقي حسب أرسطو ينطلق من النظر في طبائع الجواهر المحسوسة ليدخل بعدها للنظر في طبائع الجواهر المعقولة**» أما بالنسبة **للعلوم العملية** والتي تشمل كل من الأخلاق والسياسة نجد أن أرسطو لم يرسم لنا المنهج المتبع فيها ويمكن تسويغ ذلك بأمر وهو ما أشار إليه أرسطو في كتابه الأخلاق النيقوماخية «**إن العقل المستنير لا يطلب التحقيق والضبط في كل نوع من الموضوعات إلاّ بمقدار ما تقتضيه نفس طبيعة الشيء الذي يعالج وربما يكون من وضع الشيء في غير محله أن ينتظر من الرياضي احتمال مجرد أو أن يطلب من الخطيب استدلالات منتظمة الشكل**» ومعنى أن هناك مواضيع غير دقيقة في ذاتها مثل الأخلاق وسيكون من الخطأ أن ننتظر من الرياضي حججا مقنعة ومن الخطابي براهين علمية.

لكن نجد الإجابة مبثوثة في سياق بعيد كل البعد عن هذا المجال، حيث نعثر عليه في **مقالة الزاي في فيما بعد الطبيعة** عبر مجانسة أرسطية بين المسلك المتبع في العلوم النظرية (ما بعد الطبيعة وذلك المتبع في العلوم العملية (الأخلاق) فكلاهما ينطلقان من معرفة الجزئيات وهي الأمور التي تكون أعرف عندنا وصولا إلى معرفة الكليات وهي الأمور التي هي أعرف عند الطبيعة، يقول الشارح الأكبر ابن رشد موضحا هذه المجانسة الأرسطية «**إن البحث الميتافيزيقي ينطلق من النظر في طبائع الجواهر المحسوسة ليدخل بعدها للنظر في طبائع الجواهر المعقولة، وهذا الأمر متبع في المجال النظري والعلمي للعلوم، ففي صناعة الطب كما في مجال القيم الأخلاقية، حيث ننطلق من الوقائع الجزئية والتجارب الشخصية**

الأعرف– هذا العلاج يبرئ هذا الشخص المحموم المشار إليه، لنصل بعد ذلك صعودا إلى المعاني الكلية الأعرف عند الطبيعة (هذا العلاج يبرئ جميع الناس المحموين– وكذلك في الأفعال الإنسانية أيّ في الصنائع الفاعلة مثل صناعة التمدن وصناعة الطب إنما تستنبط الخير الكلي الذي للناس من الأشياء التي هي خير واحد إذا كانت هذه أعرف عندنا»

لا يسعنا من رحمّ الإشكال المرتبط بأنواع بتباين المناهج إلاّ الإقرار، أن أرسطو قد إعتبر **البرهان القياس الفلسفي بامتياز، فهو القياس الذي ينتج العلم حقا وهو الذي يؤدي إلى اليقين"** تشبث أرسطو **بمبدأ المباينة بين العلوم** لتبيان طبائع موضوعاتها، وهذا كله وفق مقتضى العلمية الذي بناه على أساس البرهان العلمي، حيث أنه لا علم إلاّ بالبرهان المبني على مقدمات ومبادئ ضرورية، وبالتالي اختلاف مقدمات العلوم المختلفة شيء أكيد باختلاف طبائع أجناس موضوعات هذه العلوم.